الفصل الخامس

الحقوق

obeikandl.com

الفصل الخامس:

الحقوق:

ملخص

الحقوق هي القواعد التي تحمي الحريات أو فرض رسوم على أشخاص آخرين. طريقة عرض واحدة للحقوق هو أن الناس لهم عندما يقفون على الاستفادة من التزامات الآخرين تجاههم؛ آخر أنها يمكن أن تختار شرعياً ما سيفعله الآخرون. قد تكون حقوق خاصة لبعض الناس، أو عامة، تطبق على الجميع. مثل الأخلاق، التي تم تعريفها اجتماعيا في الممارسة، وحقوق حتى الإنسانية، الذي يبدو في البداية تنطبق على الجميع، تفسر بشكل مختلف عن الأطفال، على سبيل المثال، من الكبار.

المواطنة أساس لحقوق الفرد في مجتمع. الحقوق الإيجابية عندما تكون قابلة للتنفيذ، والكثير من قيمة الحقوق أنها تتطلب الناس على التصرف بطرق معينة بغية زيادة الرفاه الاجتماعي.

الحقوق، مثل الأخلاق، هي القواعد التي تحكم العلاقات الاجتماعية. عندما يكون شخص لديه حق، فإنه يؤثر على الطريقة أن الآخرين يجب أن تتصرف. العديد من الحقوق التي تتوافق مع مباشرة للواجبات، وبن وبيترز القول أنه بشكل عام، إذا كان لدى واجب تجاهك، ثم لديك حق ضدي. (١٩٥٩، ch.4) ولكن ليس جميع الحقوق يمكن وصفها بسهولة مثل هذا. حق الكلام عقل واحد، على سبيل المثال، يعني أي التزام واضح على الآخرين–ليس لديهم للوقوف هناك والاستماع. وعلى الرغم من أنني قد تعترف التزام أخلاقي أو واجب الصدقة، وهذا لا يعني بالضرورة أن أي شخص لديه حق ضدي إذا أخفقت في إعطاء عليه.

وهفيلد يشير إلى أربعة أنواع مختلفة من الحقوق: المطالبة بالحقوق والحريات، والصلاحيات والحصانات (١٩٢٣، استشهد بويلي، ١٩٨٣، ch.7). حقوق المطالبة بالحقوق التي تنطوي على واجبات على الآخرين. على سبيل مثال قد تكون المطالبات المتعلقة باستحقاقات الضمان الاجتماعي؛ ويمكن استئناف قرارات ضد إذا كان بحق ولا يدار بشكل صحيح. الحريات لا تعني واجبات واضحة، بل أنها قد منع أنواع معينة من العمل بواسطة أشخاص آخرين–مثل الحق في حرية التعبير، أو الحق في رفض دخول الأخصائيين

الاجتماعيين إلى الوطن. صلاحيات تجعل من الممكن للناس للقيام بالأشياء التي لا يستطيع الآخرون. رخصة قيادة مثال بسيط؛ يمكن توسيع الفكرة، مستقيم، إلى أنواع أخرى من الترخيص، مثل الترخيص بتشغيل دار للرعاية خاصة. وقد يقال أيضا تشمل حقوق الوالدين على الأطفال. أخيرا الحصانات إعفاء شخص من الواجبات التي تنطبق على الآخر الناس. الأشخاص المعوقين بالحصانة من مواقف القيود التي تنطبق على الآخرين. الإعفاء الضريبي هو آخر يمكن القول أن الحصانة على الرغم من أنه يمكن أيضا اعتبار مطالبة حق. ليس واضحا دائماً الذي يندرج تحت حق هذه الفئات: ما، على سبيل المثال، هو الحق في العمل؟

نطاق الحقوق، مدى التي هي الصلاحيات الممنوحة لهم والواجبات المفروضة، وغالباً ما تكون غير مؤكدة. هناك طريقتان الشائعة لوصف طريقة عمل حقوق. هارت (١٩٥٥) وتجادل بشكل صحيح، وأعتقد أن الحرية هي أبسط حق.

الحريات والصلاحيات والحصانات جميع أشكال الحرية السلبية أنها تؤكد عدم التدخل؛ حقوق المطالبة، أيضا، تعتمد على شكل من أشكال الحرية السلبية، نظراً لأنها تفترض منطقياً أن الشخص الذي ملزم بالوفاء بالمطالبة حرة في أن تفعل الأشياء إلا في حال وجود مطالبة. وبالمثل، حقوق مختلفة قد تكون وسيلة لتأكيد حرية إيجابية. القضية المركزية لحقوق المطالبة أن على الرغم من أنها تحد من حرية البعض، أنها تزيد من القدرة على التصرف من الآخرين. هذا التشديد على مطالبات حرية الفكرة القائلة بأن الناس يجب أن تكون قادرة على استخدام والتحكم بحقوقهم. هذا جوهر نظرية العرض، والإرادة أو السلطة الأولى. شخص له حق ضد آخر عندما قال أنه يمكن اختيار شرعياً لتغيير الطريقة التي يجب أن يتصرف شخص آخر. وقد يوحي ظاهرها، أن الأطفال لا تملك حقوق ضد العاملين الاجتماعيين، لأنهم لا يعتبرون قادرين على اختيار ولأن تقع على أن من واجب العاملين الاجتماعيين في الوقت الذي تراه مناسباً. على الرغم من أن هذا لا يعني أن طفل لا يمكن أن يكون مطالبة مشروعة. ويقول هارت أن حق يستتبع وجود مبرر أخلاقي للحد من حرية شخص آخر وتحديد كيف أنه ينبغي أن تعمل. (١٩٥٥، p.183)

الاختبار هنا ليس أن يختار شخص، أو حتى أنه يمكن أن يختار شخص؛ المعاقين عقلياً وجسديا شخص غير قادر على الاعتراض على طريقة معاملته لا يزال شرعياً يحق لكائن.

الاختبار واحد من مبرر أخلاقي يجب أن يكون شخص اختياراً؟ وعلى هذا الأساس، يمكن أيضا أن الأطفال في هذه الظروف لا يزال يمكن أن يقال بحق.

الاعتراض الرئيسي لنظرية الإرادة هو أن هناك الحالات فيه نحن نتحدث عن الحقوق ولكن لا خيار لها في هذا الشأن–لاسيما الحق التعليم. إذا كان طفل له حق في أن يتعلم، وهذا يعني الاختيار، يمكن أن يكون هناك واجب الالتحاق بالمدرسة؟ جواب ممكن واحد لهذا الاعتراض أن ليس هناك واجب على الطفل للالتحاق بالمدرسة؛ الواجب، في بريطانيا على الأقل، يقع على عاتق الوالدين؛ ولكن هذا لا تتعامل مع هذه النقطة، لأن الطفل لا يزال تحت الإكراه وقد لا توجد مطالبة لأي خيار في هذه المسألة. يمكننا القول أن التعليم شرط أساسي للحقوق الأخرى دون ذلك، سوف يحرم طفل من الخيارات الأخرى لاحقاً–ولكن سيكون من الغريب، في اختصاصات نظرية الإرادة، للحديث عن التعليم كحق من الحقوق في نفسها.

تسمى طريقة العرض الثانية نظرية المنفعة أو الفائدة. وفقا لهذه النظرية، هو شخص لديه حق عند شخص آخر لديه التزام تجاه له من الذي يقف لصالح. بهذه الحجة، يكون الأطفال حق في الحماية من آبائهم بالأخصائيين الاجتماعيين السلطة المحلية، لأن الأخصائيين الاجتماعيين ومن واجب حمايتهم. حجة مماثلة من قبل كامبل (١٩٨٣). ويحتج بأن الحقوق هي أساس في المصالح: حق مصلحة يحميها النظام. والاعتراض على نظرية المنفعة هو منطقي واحد. يجوز إلزام شخص واحد آخر لمساعدة ثالث: يتطلب A ب إلى واجب مساعدة جيم ب ج، المستفيد، لا بل إلى ألف. هذا ويوجد في الممارسة العملية في تشغيل الصناديق الاستئمانية الخيرية. الأمناء قد يكون واجبا لمساعدة الفقراء، ولكن لا شخص فقير معين له حق في الحصول على هذه المساعدة. (هذه الحجة ويمتد إلى المسائل المتعلقة بالفصل ٣؛ والتزامات أخلاقية من الإيثار لا تكفي لإنشاء الحقوق الاجتماعية. إذا كانت الحقوق المكتسبة، البعض الآخر على الاعتراف التزام مباشر؛ قد تكون هناك، ثم، شعور الذي قد حقوق المكتسبة من خلال شكل من أشكال بالمثل.)

أيا من هذه النظريات ليس، ثم، مرضيا تماما. قد يكون أن الحقيقة تكمن في نوعا من الحل الوسط بين نظريات مختلفة؛ قد يكون أيضا أن النظريات غير مرضية لأن فكرة حقوق يضاعف عدد من المفاهيم المختلفة. نداء نظرية المنفعة أنه يساعد على إرساء أساس

للمطالبة بالرعاية الاجتماعية كحق من حقوق؛ نظرية سوف تشدد على أهمية اتخاذ قرار لنفسه. كلا لديهم، ثم، أساس أخلاقية متميزة، لا أهمية للمدافعين عنهم بهم التحليلية السلطة.

أساس الحقوق:

المطالبة إلى حق هو واحد قوي. وتتدرج الحقوق، وبصفة عامة، في فئتين الرئيسي: الحقوق المعنوية والحقوق الإيجابية. شخص يحمل حق الأدبي عندما قال أنه أو أنها مطالبة أخلاقي أو مبرر لمسار العمل. حق إيجابي هو واحد وواجب التنفيذ قانونا.

قد تكون حقوق إيجابية أيضا الحقوق المعنوية، ولكن هناك حقوق إيجابية لها أساس أخلاقي غير مؤكد جداً من الممكن أن تأخذ بشكوى ضد طبيب عام لسلوك الطبيب الإغاثة–والحقوق المعنوية التي لديها لا وسيلة فعالة لإنفاذ القوانين، مثل الحق في العمل.

قد تكون الحقوق المعنوية خاصة أو عامة. حقوق معينة تكون محددة لفرد–مثل الوعد بالفرد ليكون وعد أبقى. حقوق عامة تنطبق على الجميع، أو في الأقل كل فرد في فئة (مثل الأطفال أو الآباء أو شخص مريض عقلياً). ويمكن اعتبار هذه الحقوق العامة الطبيعية أو الاجتماعية. ويقال أن الحقوق الطبيعية أن تكون الحقوق المعنوية للأفراد والتي توجد بحكم طبيعتهم. الحقوق الطبيعية التي تنطبق على الجميع في بعض الأحيان يشار إلى حقوق الإنسان؛ لكل فرد منهم بحكم إنسان. وتشمل، على سبيل المثال، يفترض الحق في الحياة والحرية والسعي لتحقيق السعادة في "إعلان" استقلال الولايات المتحدة. وافقت على "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" بالأمم المتحدة ويمتد هذا إلى الغطاء

> الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حقوق لا غنى عنها لكرامته [الفرد] والنمو الحر لشخصيته. (المادة ٢٢)، ومستوى معيشي كاف للصحة والرفاهية له ولأسرته، بما في ذلك الغذاء والملبس، والمسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية. (المادة ٢٥(١))

كرانستون (١٩٧٦) وتعتقد أن نطاق حقوق الإنسان لا يمكن أن يكون شرعياً مددت بهذه الطريقة. يمكن إلا أن حق حق الإنسان إذا كان عمليا. شخص لا يمكن أن يكون حقاً لما هو مستحيل، و الرعاية الطبية، على سبيل المثال، لا يمكن توفيرها إلا تحت بعض الظروف

الطارئة، تبعاً لطبيعة المرض، وعلى القدرة التقنية للممارسين الطبيين. يمكن أن يكون هناك لا الحق في استبدال مفصل الورك قبل استبدال مفصل الورك وأصبح ممكناً. يجب أن يكون حق من حقوق الإنسان تنطبق على جميع الناس في جميع الظروف، أو عالمية. لا يمكن أن يكون الحق في أيام العطل المدفوعة الأجر حق من حقوق الإنسان، لأن الجميع لا يعمل. وحق من حقوق الإنسان يجب أن تكون ذات أهمية قصوى، وكرانستون لا أعتقد أن الاجتماعي والحقوق الاقتصادية.

واتسون (١٩٧٧) ينتقد معايير كرانستون صارمة جداً . اختبار العملي أيضا على نطاق واسع؛ بدلاً من ذلك، فإنه ينبغي شرط عام نفعل ما بوسعنا. توفير الرعاية الاجتماعية، يكتب، أهمية قصوى وجهة نظر أشارك، مشوب حق في الحياة دون الشروط، مثل الغذاء والمأوى، والتي تساعد على جعل الحياة صالحة للعيش. و عالمية تقييدية للغاية؛ العديد من الحقوق، مثل الحق في محاكمة عادلة، تتوقف على الظروف الخاصة لمجتمع معين، والحق في الضمان الاجتماعي أو العمالة تتأثر باعتبارات مماثلة.

ويبدو كرانستون في الإصرار على عالمية تشير إلى أنه يرى حقوق الإنسان طبيعية، جزءا لا يتجزأ من حالة الإنسان. إذا كنا نرى حقوق كنظام من القواعد الاجتماعية، لا يمكن أن يكون لفرد حقوق خارج المجتمع. أنها فقط إذا الحقوق تعتبر شيئا الكامنة في الفرد–موقف الذي اتخذته لوك (١٦٩٠)، وطريق ودواركين (١٩٧٤) أنها يمكن أن توجد المطلقات من سياق اجتماعي. قد تكون الحقوق التي تنتمي للجميع في حالة معينة–مثل حقوق لدعم في سن الشيخوخة، وإلى حد أدنى من دخل، أو للرعاية الصحية الطبيعية، ولكن من المنطقي أكثر أن نراهم كما اجتماعيا مصممة لأنها تعتمد على مجموعة من الظروف الاجتماعية. وهذا لا يعني أن الحق في الرعاية الاجتماعية لا يمكن أن تكون حقوق الإنسان، ولكن بدلاً من ذلك أن حقوق الإنسان في حد ذاتها الاجتماعية في شكل من الأشكال؛ ونحن الاجتماعية الحيوانات.

حقوق الطفل:

مسألة الحقوق للأطفال يثير عددا من المسائل الخاصة. فرانكلين (١٩٨٦) يحدد أربع فئات رئيسية لحقوق الأطفال.

في المقام الأول، هناك حقوق الكبار قد تكون أيضا–مثل الحق في الحياة أو الحرية أو السعي لتحقيق السعادة. ولكن حقوق الأطفال غالباً ما لا معادلة لتلك التي للكبار. لا يستحقونها للتصويت، العمل، مغادرة المنزل، للزواج أو علاقات جنسية. هذه الخيارات والفرص محدودة إلى حد كبير.

ثانيا، أن الأطفال الحق في الرعاية الاجتماعية. في بعض النواحي، هذه الحقوق الحال بالنسبة للبالغين؛ وهي تشمل الحق في الغذاء والمأوى، والرعاية الصحية، ومن الضروريات الأساسية للحياة. بالضرورة، هذه الحقوق يجب أن تفسر في ضوء الظروف المحيطة بالأطفال، وهم بشكل عام يرجح أن تعتمد على البالغين. في الممارسة العملية، ومع ذلك، هو غالباً ما اتخذ هذا تشير إلى أن حقوق الطفل حقوق نوع مختلف. إعلان الأمم المتحدة لحقوق الطفل (١٩٥٩) يحدد حقوق الطفل صراحة في شروط مختلفة إلى الكبار:

> يحتاج الطفل، للتنمية الكاملة والمتناسقة لشخصيته، والحب والتفاهم. أنه، حيثما كان ذلك ممكناً، يكبر في الرعاية وتحت المسؤولية من والديه، وفي أي حال في جو من المودة والأمن المعنوي والمادي. ... (المبدأ ٦)

لم ترد أي إشارة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حقوق الكبار إلى الحنان، الحب، الأمن التفاهم أو الأخلاقية–وهذا لا يعني أن حاجتها أقل.

التمييز بين حقوق الطفل ويعبر عن الكبار، ومن الواضح أن المقبولة عموما الفروق الاجتماعية في مركزها. ولكن إذا كان كلا النوعين من الحقوق الإنسانية، فهذا يعني فعلياً وهناك فئات مختلفة من إنسان. وهناك أسباب لماذا الأطفال والكبار، كفكرة عامة، تعامل بشكل مختلف. وتتعلق الفئة الثالثة فرانكلين حقوق الحماية. يعامل الطفل الضعيفة شكل خاص سبب عدم نضجه البدني والعقلي (في ديباجة إعلان الأمم المتحدة). هذا حجة أبوية. فريمان (١٩٨٣، pp.256–257) يعطي حالة ملفتة للنظر للنزعة الأبوية في حالة الأخضر ريكي من ولاية بنسلفانيا، طفل ستة عشر عاماً مع العمود الفقري منحنى الذي يتطلب عملية لمنعه من أن يصبح طريح الفراش بشكل دائم. والدته، وشهود يهوه، رفض

الموافقة على نقل الدم اللازمة للعملية. المحكمة استشارة الرأي الصبي؛ أنه اتفق مع والدته، وقررت المحكمة عدم المضي في العملية. ويقول فريمان أن الطفل حرم من الفرصة لما يسمى قاضي مخالف أي مظهر من مظاهر الحياة الطبيعية. الطفل لم يكن قادراً على ممارسة بحكم مستقل، وقراره منعه من أي وقت مضى قادراً على القيام بذلك. الحال بالنسبة للتدخل–الأبوية الليبرالية–فإنه سيزيد من حرية الطفل.

هذا، ومن الواضح أن موقف المثيرة للجدل، لأن ذلك ينطوي على القيود المفروضة على كل من الأم والطفل. ولكن يمكن تمديدها المبادئ فإنه يثير أيضا خارج نطاق الأطفال؛ هناك الكبار الذين ضعيفة وغير ناضجة، والكبار هم أيضا عرضه الإهمال والقسوة والاستغلال (المبدأ ٩). يمكن تطبيق نفس القضية يكاد يكون من المؤكد للناس الذين هم عقلياً أو المعوقين عقلياً. ربما ينطبق على كثير من الناس القديمة، ويمكن القول بأن يمكن أن تمتد لتشمل هذه المسائل، مثل القرارات المتعلقة بالرعاية الصحية، وفيه الناس كثيرا ما ليست مختصة القاضي، وترك للمتخصصين.

ويقول هاريس أن لم يكن هناك وسائط للمعاملة التفضيلية للأطفال التي لا يمكن توسيعها للبالغين، وأنه ينبغي أن يعامل الأطفال يساوي بالغين. وهذا لا يعني أنها ينبغي أن تعامل نفسه، ولكن لها نفس الحقوق.

> إذا كان الأطفال تعتبر مساوية للكبار، ثم يحق لهم الحق في المساواة في الحماية، كما يجري الحق سيظهر نفس القلق واحترام الكبار. ... لنعتبر الناس على قدم المساواة أن تتخذ موقفا بشأن كيف أنها تعامل، لا لجعل ملاحظة حول قدراتها. (١٩٨٢ م–٤٩)

هناك بعض الحالات التي يمكن للمرء أن يقول قد انتهكت حقوق الأطفال، على أساس نفس حقوق البالغين سيكون. ويعطي فريمان على سبيل المثال استخدام العقاقير للتحكم في سلوك الأطفال في الرعاية السكنية (١٩٨٣، pp.172–173). ولكن في كثير من الحالات فإنه لا يمكن التعميم حول وضع الأطفال من حقوق البالغين، وأنه من الصعب تطبيق الوسيطة هاريس إلى الظروف التي يوجه الأطفال فعلا حتى. فرانكلين الرابع، والنهائي، وتتعلق الفئة حقوق ضد الآباء والأمهات. القواعد الخاصة يتعين القيام بها بسبب طبيعة العلاقة بين الوالدين والأطفال. إذا كان الأطفال بالضبط نفس حقوق البالغين، من الصعب أن نرى كيف

أحد الوالدين يمكن أخلاقيا للسرير تعب لكن الرضع غير راغبة، أو تغيير الحفاظه لطفل لديه شيء أكثر إثارة للاهتمام للقيام. أنا المشكوك فيه أن أيا من هذه الإجراءات يمكن اعتبار زيادة الاستقلال الذاتي للطفل–على الرغم من وضع الطفل في السرير قد تزيد من الأصل.

الآباء والأمهات، فإنه يمكن القول، لها حقوق أيضا. هذه الحقوق ليست مطلقة، لأنها تتحدد بحقوق الطفل. في حكم تاريخي صدر مؤخرا، قرر مجلس اللوردات أن الوالدين حقوق موجودة لصالح الطفل وكانت مبررة فقط بقدر ما أنها تمكن الوالد أداء واجباته تجاه الطفل. (LJ فريزر، استشهدت صحيفة الجارديان، ١٨.١٠.٨٥، ص ٤)

وهذا يوفر مبررا لتقييد حقوق الوالدين في بعض الحالات–على سبيل المثال، تدخل في الأسرة في حالة إساءة معاملة أو إهمال الأطفال. ولكن هناك العديد من أسباب أكثر للتدخل. قد تسعى السلطات المحلية إلى أبعاد طفل عن أسرة لأنها خطر أخلاقي، أو لأنها خارجة عن سيطرة الوالدين. وظل "قانون رعاية الطفل" عام ١٩٨٠، قد تفترض السلطات حقوق الوالدين–إزالة الحقوق من الأصل الطبيعي–عند الوالد غير قادر على العناية بالطفل، وقد فشلت في القيام بذلك، أو يعتبر غير لائق بسبب العادات غير مناسب أو وضع الحياة. القانون ليس دائماً الممثل للأخلاق، ولكن هذا يساعد على توضيح القيود المفروضة على الحقوق الأبوية؛ يتم التعامل مع مصالح الطفل كما قبل مصالح الوالدين. ولكن الحقوق تعتمد على سياق الاجتماعي، وفي حالة الأطفال وهذا يتطلب بعض الاعتراف بدور الأسرة.

الحقوق والمواطنة:

وتعقد حقوق الأفراد كمواطنين. وقد وصفت المواطنة بالقاضي إيرل وارن حق أساسي من حقوق الرجل، لأنه ليس أقل من الحق في امتلاك حقوق. (استشهد Goodin، 1982،٧٧) المواطنة هي اعتراف رسمي بالمطالبات ومسؤوليات الأفراد كأعضاء في المجتمع. ويصف مارشال حتي المواطنة مركز أسبغ على أولئك الذين هم أعضاء كاملي العضوية في المجتمع. جميع أولئك الذين يمتلكون الحالة متساوون فيما يتعلق بالحقوق والواجبات التي وهبت الحالة. (١٩٦٣، ٨٧)

مارشال يفترض أن تطبق هذه الحقوق والواجبات بالتساوي للجميع. ولكن مفهوم المواطنة لا تنطبق بالضرورة على الجميع؛ قد تستبعد الناس، وكذلك بما لهم. قد تغطي فقط فئات معينة من الناس، مثل الكبار، والذكور، أو البيض. في إسرائيل، وبعض العرب هم مواطنون، ويحق لجميع الخدمات الاجتماعية؛ بعض (على سبيل المثال في القدس) سكان، ليسوا من مواطنيها، ولكن لا تزال تتلقى الخدمات؛ وآخرون، في الأراضي المحتلة أو التي تدار من قطاع غزة والضفة الغربية، عولجت منذ عام ١٩٦٧ كمواطنين بلدان أخرى الذين لا يحق لهم بمجموعة كاملة من الخدمات.

الجنسية يمكن أن يكون مشروطاً بمعايير معينة؛ في أيام قانون الفقراء، الناس الذين كانوا يعتمدون على الإغاثة لم تعد على حقوق المواطنين (مثل الحق في التصويت، أو اتخاذ إجراءات قانونية). قد تعتمد على الكفاءة المدنية–حكما مما أدى إلى الحرمان، في الماضي، من حقوق للمرأة، والأشخاص المعاقين ذهنياً، والأمريكيين من أصل أفريقي في الولايات المتحدة (قبل اختبارات القراءة والكتابة وقد أعلنت عدم دستورية). فإنه لا يزال صحيحاً أن الناس المصابين بأمراض عقلية الذين يلتزمون لتلقي العلاج في المملكة المتحدة يتوقف الحقوق الهامة–مثل الحق في التصويت الذي يسمح للآخرين؛ لم يحدث إلا مؤخرا وقد تم التمسك بالحق في التصويت للأشخاص المعوقين عقلياً في المؤسسات.

الحال بالنسبة لحرمان الناس حقوقهم وفقا لاختصاص ذو شقين. ويرتبط أحد بنظرية الإرادة الحقوق؛ إذا كانت الحقوق تعتمد على الاختيار، ثم، كما يشير (Goodin 1982، ٧٨)، الأشخاص الذين لا يستطيعون ممارسة حق الاختيار غير قادرين على أن يكونوا مواطنين. الوسيطة الثانية، أدلى أكرمان، ارتباطاً وثيقا؛ أن شخص يجب أن يكون قادراً على

الدخول في حوار مع الآخرين من أجل تحقيق مجتمع سياسي ممكن. الجنسية، كحالة، يعني المشاركة في هذا الحوار؛ لا معنى لأولئك الذين لا يمكنهم المشاركة. وعلى هذا الأساس، يعتقد عقلياً المعاقين لا ينبغي أن المواطنين. (١٩٨٠، ص ٧٩-٨٠)

وهذا الموقف هو، أعتقد، خاطئ. في المقام الأول، حتى إذا كان الاختصاص الفعلي شرط مناسبة، اختصاص الناس الذين هم عقلياً ينبغي عدم الاستهانة. نيرجي تفاصيل الطلبات التي تقدمت بها المندوبون المتخلفين عقلياً إلى عقد مؤتمر في ستوكهولم-الطلبات التي واضحة ولا لبس فيها وأساساً معقولاً. على سبيل المثال، أنها دولة:

أننا نريد أن تختار الأثاث الخاصة بنا، وقد وحدنا الأثاث في الغرفة. ... عندما نعيش في المؤسسات، ونحن نريد التدريب الاجتماعي كي يكون قادراً على الخروج إلى المجتمع وإدارته في منطقتنا. ...

ونحن نريد.. أن يكون المفتاح الخاص بنا عندما نعيش في المنزل. ...

لا نريد لاستخدامها على وظائفنا بتولي مهام أسوأ وأكثر مملة...

ونطالب بالحصول على معلومات أكثر حول لدينا عائقا(١٩٧٢، pp.189-193)

ثانيا، استبعاد الشعب قد تؤدي إلى جعلها غير كفء-الحجة ضد المرأة حق الاقتراع في القرن التاسع عشر، أو حكم الأغلبية في جنوب أفريقيا-

عندما تكون قادرة تماما على تطوير الكفاءة. ثالثا، هناك رأي هاريس أن حقوق تحديد كيفية معاملة الناس، ليس على قدراتها. معيار الكفاءة يفرض شرطا على الحقوق التي تستند إلى القدرة العملية بدلاً من القوة المعنوية. (كل هذه الحجج تنطبق إلى حد ما على الأطفال؛ والقيود المفروضة على حقوقهم مصنوعة لأسباب أخرى، والاجتماعية،.)

الأشخاص الذين يحق لهم القيام بشيء ينبغي أن لا يكون أقل الحق نظراً لأنهم غير قادرين على ممارسة حقهم. امرأة مسنة معزولة والملازمين من خلال عدم صحة ينبغي إلا نفقد لها حقوق لأنها عاجزة فعلياً عن ممارسة لهم. وشخص الذي لديه حقوق لهم كما لو أنه أو أنها كانت مختصة باستخدامها؛ عدم الكفاءة لا تدحض بحق، ولكن يخلق مشكلة أخلاقية متميزة كيفية تطبيق المبدأ.

حقوق الرعاية الاجتماعية:

الحقوق الإيجابية هي الحقوق التي يكون الجزاء، أو وسائل الإنفاذ. لوضعها بطريقة أخرى، إذا كان شرعياً يمكن أن تجعل شخص القيام بشيء ما، ثم أن لدى حقاً ضد هذا الشخص.

في بعض الآراء، وهذا يعني أن مسألة الإنفاذ بدلاً من ذلك أكثر أهمية من المبدأ الكامن وراء ذلك. تفسير واحد من الحقوق وهي تتألف من المطالبات، ضغطت على أسس مختلفة، سواء الأخلاقية أو القانونية. وهذا هو الموقف الذي اتخذته في كبح جماح (١٩٨٣، ch.2). ليست الحجة القائلة بأن الحقوق لا تنقل التزام أخلاقي، بل أنه لا يهم كثيرا إذا كانت تفعل أو لا؛ نقطة الاهتمام ما إذا كانت حقوق فعلا تنظيم العلاقات، ليس ما إذا كانت مبررة أخلاقيا. لشرح السلوك، من الضروري فقط النظر في كيفية إجراء المطالبات، مدى قوة الضغط، يتم تطبيق الجزاءات. وبعبارة أخرى، مفهوم حقوق، زائدة عن الحاجة.

قيمة هذه الوسيطة أنه، عندما أنواع معينة هي حق ادعى–الحق في العمل، على سبيل المثال، أو حقوق الوالدين من الممكن أن الرد هذه المفاهيم ليس لها أي مصلحة جوهرية؛ النقطة الوحيدة التي تستحق دراسة كيف يتم احتياطي المطالبات . ويوفر طريقة مختلفة للنظر في المشاكل. ولكنه يميل إلى التقليل من شأن القوة المعنوية لبعض الحقوق. لا يوجد أي سبب واضح لماذا ينبغي أن نولي أي اهتمام لبعض المطالبات ، مثل حق الأطفال مهملة من قبل الوالدين، أو الزوجات للضرب على أيدي أزواجهن، باستثناء مبادئنا الأخلاقية، لأن كلا الفريقين في الممارسة عاجزة نسبيا على خلاف ذلك. فمن الممكن للرد على هذا، سخرية، أن القليل جداً من الاهتمام قد أولى لهذه القضايا في الماضي–لفترة طويلة، كثير من الأطباء رفضوا أنه قد تعاطي الآباء أطفالهم، وعولجت مشاكل المعنفات ليست بالضبط بهمة العامة أو الخدمات الاجتماعية. هذا لا يبطل النقطة، رغم ذلك، لأن بعض المسائل مثل الاعتداء على الأطفال، أو إساءة معاملة الأشخاص المعوقين عقلياً في المؤسسات–أصبحت محور الشعور الأخلاقي القوى؛ ويستند المطالبة في الرأي الأخلاقي، وأنه لا يمكن تفسير قوة المطالبة دون النظر الأخلاقية القضية.

الحركة، في بريطانيا والولايات المتحدة، حقوق الرعاية الاجتماعية قد تم جزئيا محاولة لتحويل الحقوق المعنوية الإيجابية منها، إلا أنها استخدمت أيضا الحقوق الإيجابية القائمة، في النظام القانوني، وإلى اتخاذ موقف أخلاقي. وقد حاولت حركة حقوق الرعاية الاجتماعية–إذا

كان عدد من الأنواع المختلفة للمنظمة، مع أهداف مختلطة والأساليب، والعاملين في مجالات مشابهة يمكن أن يسمى حركة–في عدد من الطرق لإنشاء حق في حد أدنى من دخل أساسي. وقد استخدمت وسائل الانتصاف القانونية للطعن في القرارات الصادرة عن حالات فردية، قصد جعل الممارسة تتوافق مع القواعد المعلنة. حالات من هذا النوع يكون غرض مزدوج. والهدف هو لحماية موقف أولئك الذين هم عرضه، بل أيضا إلى إنشاء المبدأ العام المتعلق بالحق في الرعاية الاجتماعية. وهذا يتبين كمبرر للنشاط حتى لو لم تكن ناجحة في نهاية المطاف الأفراد المعنيين.

وقد استخدمت حقوق الرعاية للطعن في شرعية النظام القائم. تلبية الاحتياجات المالية الخاصة، لأصحاب المطالبات الأكثر فقراً في المملكة المتحدة، حتى عام ١٩٨٠ بناء على تقدير "اللجنة الاستحقاقات التكميلية". كان الطعن في استخدام هذه السلطة التقديرية بوتيرة متزايدة خلال السبعينات، واستعراضاً للإعانة التكميلية خلصت إلى أنه ينبغي إجراء المدفوعات بالتنظيم القانوني–حقوق قابلة للتنفيذ بدلاً من السلطة التقديرية. على الرغم من أن الحكومة حاولت شدة التنصل، برفضها السماح لمعظم مدفوعات للملابس، كان تأثير هذا التغيير على نطاق واسع لزيادة عدد ادعاءات بنجاح وتكلفة المشروع ككل. (في وقت كتابة هذا التقرير، سنت الحكومة التشريع الذي سيعود إلى نظام تقديرية بحدود نقدية صارمة–اقتراح التي جذبت بالفعل، من CPAG، الوعد بالتقاضي).

حيث يبدو أن سبل الانتصاف القانونية المحتمل أن تكون غير فعالة، واحتجاج اتخذت أشكال أخرى مثل احتلال غرف انتظار الضمان الاجتماعي من المجموعات أصحاب. أنجز هذا النوع من النشاط في بريطانيا من نقابات أصحاب، والمكاسب التي حققت في بعض الأحيان المنظمات لبعض المطالبين (انظر الأردن، ١٩٧٣) ولكن الذين أساس الضيقة والأفضلية للمواجهة قد يميل إلى الحد من مساهمتهم في النقاش الأوسع نطاقا.

وأخيراً، قد استخدمت الحجج حول حقوق كوسيلة لإرساء مبادئ. وفي عام ١٩٦٩، كتب لينس توني:

الحقيقة أن أحداً–فيما عدا السواعد قليلة في فريق العمل للأطفال الفقر–يعتقد حقاً من الإعانة التكميلية كحق من حقوق. (لينس، ١٩٦٩)

من المستحيل أن أقول بالضبط كيف الآن قد حدث تحول في الرأي، وإذا كان الأمر كذلك، لماذا حدث ذلك؛ ولكن قبل عام ١٩٨٤، ٨٤ في المائة أصحاب الفكر أن الإعانة التكميلية، عموما، حق (PSI، 1984، A12a).

المفاهيم الحالية في أعمال حقوق الرعاية الاجتماعية هي ترينتشانتلي وانتقد كامبل (١٩٨٣، ch.10)، ظاهرياً من موقف اشتراكية. أنه يقول أن التركيز على حقوق الشخص شديدة التدمير. فإنه يدفع الشعور بالرضا إزاء فعالية النظام؛ يزيد من الإحساس بالتبعية لأصحاب المطالبات؛ توصم الناس الذين ليس لديهم حقوق، على النقيض من ذلك مع أولئك الذين القيام به؛ يضع عبئا ثقيلاً على النظام القانوني، مما يؤدي إلى عدم الكفاءة؛ يخلق مشاكل سخيفة والظلم من خلال تعقيد النظام (على سبيل المثال، الناس يجري أسوأ حالاً في العمل من المنفعة)؛ ويجوز لها آثار جانبية غير متوقعة (قال أنه يعطي المثال إجازة الأمومة، الذي يعتقد أنه يثبط أرباب العمل من أخذ المرأة).

ويجب أن اعترف هنا بتحيز شخصي قوي؛ وكان يجتذبون أولاً رعاية حقوق العمل في الكلية، وشاركت مشاركة نشطة لعشرة على الأقل من السنوات الأربع عشرة الماضية. ربما لا غرابة في ذلك، ثم، أنا اختلف مع الحجج كامبل. رعاية حقوق العمل الحث على عدم الرضا عن النفس؛ على العكس من ذلك، فإنه يلفت الانتباه إلى تلك المناطق التي تقل الممارسة المتمثلة في تقديم الرعاية القياسية التي يدعى عموما لأنها. فمن الواضح أن زيادة حقوق تبعية. في الخدمات الصحية، وإنشاء الحقوق للجميع يبدو أن قللت من أي شعور بالتبعية، وعلى النقيض من الخدمات الأخرى التي لا تملك هذه الحقوق؛ يظهر مسح أجرته بلاكستير (١٩٧٤) مواقف مختلفة إلى حد كبير للوصفات الطبية المجانية من أنواع أخرى من وسائل اختبار الفوائد، سبب واحد هو الصحة، والآخر عدم. الأمثلة التي تعطي كامبل من ظلم ويبدو أن تنبع من عددقليل جداً من الحقوق بدلاً من كثيرة جداً. الحق في الحد الأدنى للأجور مع العمل أن تأكد أن لا أحد أفضل حالاً على الإعانة؛ وسيعني إجازة الأبوة أرباب العمل لا تمت بصلة إلى كسب بتفضيل الرجال لأن المرأة لديها إجازة الأمومة. إذا هي موصوم الناس لأنهم لا يملكون حقوق البعض الآخر يشير إلى نقطة التي قابلة للمناقشة، لأن الوصمة الاجتماعية العميقة الجذور أكثر من هذا يبدو أن تمديد نفس الحقوق إليهم، لا لنقلهم بعيداً عن الآخرين الإجابة. تركيز على حقوق الجميع يقوض قوة اعتراضه. وقد أغفل كامبل

بجوانب الحملة الانتخابية والنوايا السياسية الكامنة وراء حقوق الرعاية. وقد تزايد العبء القانوني والتنمية معقدة من القواعد جزءا من إستراتيجية تغيير هذه القواعد.

فمن الواضح أن وضع إستراتيجية لزيادة حقوق يمكن التغلب على المشاكل من الوصم بالعار والرفض الاجتماعي الوارد وصفها في الفصل ٣. ولكن الحقوق الإيجابية لا تزال مهمة. فهي وسيلة من وسائل الحماية ضد المساوئ التي عانت من قبل الناس الذين هم الفقراء وتعتمد. وهي تساعد على ضمان الحد أدنى من المواد.

الرفاه. وتعرف حالة المتلقي كمواطن–الذي يهم، ليس فقط من وجهة نظر فردية، ولكن نظراً لأن فكرة الرعاية الاجتماعية كحق المواطنة ويستتبع التزام عام بتوفير الخدمات الاجتماعية.

obeikandl.com